

ملاح التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأتليجانسيا

ملاح التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأتليجانسيا

أ.مصيح الويزة

جامعة قسنطينة 2

الملخص:

يشهد المجتمع الجزائري المعاصر تغيرا كبيرا طال أنساقه البنائية المختلفة، تعكسه التحولات الاقتصادية، السياسية و السوسيو-ثقافية التي ميزت مسيرته منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

و يعزي الكثير من الباحثين للتحولات في البناء الإقتصادي قيمة كبيرة نظرا لما تحدثه من تبدلات على مستوى عناصر البناء الإجتماعي الأخرى، وما تفرزه من مواقف ترتبط بالجماعات الفاعلة في المجتمع مثل النخبة السياسية و الأتليجانسيا باعتبارها منتجة أو معيدة لإنتاج المعاني الرمزية للمجتمع.

وتتميز التحولات في البناء الإقتصادي الجزائري بملاح خاصة طبعت عملية الإنتقال من النمط الإقتصادي الإشتراكي إلى اقتصاد السوق منذ بداية التسعينيات؛ باعتماد آليات كان هدفها الأساسي تحقيق الإندماج في الإقتصاد العالمي من جهة ، و مواصلة المشروع التنموي الذي شرعت فيه الجزائر منذ الإستقلال من جهة أخرى و الذي تفاعلت معه الجماعات الفاعلة بمواقف متباينة .

الكلمات المفتاحية: التحول الإقتصادي؛ الأتليجانسيا

Abstract:

The Algerian society is witnessing a great change in its various forms, reflected by the economic, political and socio-cultural transformations that have characterized his career since the independence to this day. Many researchers attributed the changes in economic construction to great value due to changes in the level of other social construction elements, and the attitudes that are associated with influential groups in society such as the political elite and the intelligentsia as a happy producer to produce the symbolic meanings of society. The transformation of the Algerian economic structure is characterized by special features. The process of transition from the socialist economic model to the market economy has been characterized since the beginning of the nineties, by adopting mechanisms whose main objective was to achieve integration into the global economy on the one hand and to continue the development project that Algeria embarked upon since independence, in which active groups interacted with different positions.

Key Words: Economic Transformation ; Intelligentsia

توطئة

يشهد المجتمع الجزائري المعاصر تغيرات إجتماعية كبيرة، تعكسها مسيرته منذ الإستقلال إلى وقتنا الحالي؛ و التي تظهر في شكل تحولات و تبدلات مست كل الأنساق و النظم الإجتماعية كالسياسة و الإقتصاد و الثقافة و الأسرة و نظام الصحة و التعليم و غيرها من عناصر البناء الإجتماعي.

و يعرف التغير الإجتماعي بأنه "كل تحول في البناء الإجتماعي يلاحظ في الزمن و لا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع و يغير مسار حياتها"(1)

فعملية التحول التي تصيب مركبات البناء العام للمجتمع عبر الزمن تظهر آثارها بوضوح على مستوى المجموعات الإجتماعية كالنخب و الطبقات الإجتماعية و الأحزاب السياسية التي تتفاعل معها وتستجيب لها بأنماط جديدة للفعل و السلوك يفضي إلى تغيير مسار حياتها إن سلبا أو إيجابا. و تعتبر الأتليجانسيا من الفئات الإجتماعية الأكثر قربا من هذه

ملاحم التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأتليجانسيا

التحولات باعتبارها "منتجة أو معيدة لإنتاج دلالات ومعاني إجتماعية..." (2)، وترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا المجتمع و الإنسان، و تمارس تأثيرا ملحوظا في تشكيل الوعي الإجتماعي؛ بما تمتلكه من المعرفة العلمية و التكوين و الرؤية الواعية و القدرة على النقد و تخطي الواقع من خلال التأثير الذي تحدثه في المجتمع.

و يتخذ التغير الإجتماعي أنماطا عديدة، إلا أن البعض منها تعزى له الأهمية الكبرى حيث يعتبره الباحثون مصدر كل تغير إجتماعي، و مدخلا مهما لفهمه و تفسيره على غرار التحول الإقتصادي الذي يمس البنية المادية للمجتمع و نسق العلاقات القائمة بين عناصرها؛ فالإقتصاد يعد من النظم الأكثر أهمية في البناء الإجتماعي و حياة المجتمعات الإنسانية، و يتمحور حول علاقات الإنتاج و أنماط الإنتاج و مصادر الثروة و كيفية توزيعها و طبيعة الأنشطة المصاحبة لها؛ و التي تعتبر الرافد الأساسي لتشكيل عناصر البناء الإجتماعي الأخرى، وكل تحول يصيب البنية الإقتصادية للمجتمع سواء كان بسيطا أو عميقا تنعكس آثاره على باقي النظم الإجتماعية.

أولا- التحول الإقتصادي في الجزائر المعاصرة: ملاحم و تجليات

1- طبيعة الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال:

ورثت الجزائر بعد الإستقلال بنية اقتصادية محطمة بكل المقاييس إنعكست على طبيعة الأداء الإقتصادي بشكل عام و عملت على إضعافه، واستمرت هذه الحالة حتى 1964، حيث تم التأكيد في ميثاق الجزائر على إعتداد النظام الاقتصادي الإشتراكي، الذي يهدف إلى تحقيق التضامن المعنوي بين فئات و طبقات المجتمع المختلفة بعيدا عن الصراع الطبقي الذي يعتبر الثروة سبيلا للتقدم، ولكن بإقرار مبدأ تدخل الدولة و توسيع نطاق أنشطتها في المجالات الإقتصادية، و تربية أفراد المجتمع و تثقيفهم ليرتفع مستوى تفكيرهم بما يضمن القدرة على استغلال الإمكانيات المتاحة و الإستفادة من ثمار الحضارة الإنسانية باتجاه تنظيم جديد قوامه الوفرة في الإنتاج و العدالة في توزيع المنتج الإجتماعي. وفي حدود هذه الصورة؛ تم اعتماد إستراتيجية تنمية مستقلة تصب أهدافها فيما يلي:

- 1- تحقيق التنمية رهين بضرورة توحيد مختلف القطاعات الإقتصادية للبلاد: الفلاحة والصناعة والتجارة لأن ذلك يسمح بتظافر القطاعات و دفع بعضها ببعض وتكاملها بحيث يستفيد كل قطاع من عوائد باقي القطاعات.
- 2- تحسين إمكانيات الإنتاج في كل المجالات لتلبية الحاجات المختلفة والمتزايدة للمجتمع.
- 3- البحث عن أسواق لتصريف المنتوجات وكذا مصادر تمويل النشاط الاقتصادي من الداخل، بكيفية تسمح بتخفيف الإرتباط بالخارج و بالتالي التخلص التدريجي من التبعية.

وتقوم هذه الإستراتيجية التنموية المستقلة والمتكاملة على الصناعات المكثفة الثقيلة أو ما يعرف "بالصناعات المصنعة" التي تتميز بالإعتماد على التقنية العالية والميزانية المرتفعة، وتهدف إلى تحقيق النهوض بالإستغلال الإقتصادي؛ الذي يقوم على جملة من المبادئ أهمها: - إسترجاع الثروات الوطنية- الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج- توازن التبادلات الخارجية- التحكم في التكنولوجيا- ترقية و توسيع السوق الوطنية .

بالإضافة إلى الإهتمام بالأبعاد الإجتماعية و على رأسها تحسين المستوى المعيشي للسكان بكل ما يقتضيه ذلك من توفير مناصب للشغل و القضاء على الأمية ورفع المستوى الصحي و ترقية أساليب الحياة و القضاء على الفقر...

وقمّزت المرحلة الممتدة بين 1962 حتى الثمانينيات بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية المتمحورة حول الذات، بمعنى عدم وجود أية ضغوطات خارجية . سميت هذه المرحلة بمرحلة النهوض الموجهة نحو الداخل، تقوم على التخطيط المركزي للتنمية جسده مخططات تنموية عديدة، سمح التقييم المرحلي و المتقاطع لحققاتها برصد الخصائص التالية:

ملامح التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأتليجانسيا

أ- الإنتشار الواسع للدولة: تعتبر الدولة المسؤول عن كل شيء ؛ فهي الموجه و المخطط و المراقب في كل المجالات، و المنتج الوحيد و المستثمر الوحيد في الحياة الإقتصادية من خلال الإعتماد على التخطيط و التسيير المركزي، و كانت أدائها الأساسية في ذلك المؤسسة العمومية ، و "اعتبر النمو الإقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة ، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية و البناء التحتي للإقتصاد، و الذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة"(3) وقد ترتب عن ذلك احتكار الدولة للنشاط الإقتصادي و ضعف مشاركة القطاع الخاص و ضعف المنافسة الإقتصادية والإبداع.

ب- الإستثمار في القطاع الصناعي: حيث أعطيت الأولوية للصناعة مقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى ضمن مشروع تصنيعي مخطط "يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية"(4) في إطار ماسمي حينذاك بالصناعات المصنعة؛ أولت فيه الدولة عناية كبيرة للصناعات القاعدية و المواد الوسيطة و التجهيز قصد توفير الصناعات الأساسية و مناصب الشغل، و إرساء قواعد متينة لاقتصاد قوي، و بالتالي " لعبت الدولة دورا هاما و جوهريا في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج و العمالة وخلق القيمة المضافة"(5) في حين أن الزراعة و السياحة فلم تحض بنفس القدر من الأهمية حيث لم يتعد إسهامها في الناتج الوطني نسبة 5%.

ج- اقتصاد أحادي يعتمد على عائدات النفط : فتمويل النشاط الإقتصادي يعتمد على ما توفره عائدات النفط، و قد ساهم ارتفاع سعر المحروقات بقسط كبير في ارتفاع نسبة النمو الإقتصادي الذي يعتبر دالة تابعة للمحروقات ، وذلك على اعتبار المحروقات تشكل نسبة 98% من صادرات الجزائر حتى سنة 1980، و هذا يعد مؤشر سيئ للإقتصاد الذي يصبح عرضة لتقلبات السوق التي تكون عنيفة أحيانا خاصة في ظل غياب مصادر أخرى للتمويل خارج المحروقات. بالرغم من ظهور مؤشرات إيجابية للأداء الإقتصادي مثل ارتفاع معدل النمو الذي تراوح بين 6- 7% في المتوسط السنوي ، بالإضافة إلى مؤشرات إيجابية أخرى ترتبط بالبطالة التي انخفضت لتصل إلى 18% سنة 1980 .

د- سوق داخلية كبيرة : لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها مما دفع إلى الإستيراد لتموينها خاصة بالمواد الإستهلاكية بسبب الركود الذي يميز الإنتاج الفلاحي الذي لم يتجاوز حدود 5% من الناتج الوطني، بالإضافة إلى التزايد المتسارع في عدد السكان. و في ظل هذه المعطيات زاد "ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979"(6) و مع بداية الثمانينات ، تم توجيه الإستثمار نحو استيراد التجهيزات التي تستخدم في القطاع الإنتاجي و محاربة الندرة خاصة في المواد الإستهلاكية ؛ مما أدى إلى استنزاف نسبة كبيرة من الأموال ، الأمر الذي أثر سلبا على قطاع الصناعات المصنعة أو الثقيلة ، وبالتالي تناقص وتيرة التشغيل خاصة بعد 1985 . و إن دل هذا على شيء فإنه يدل على تزايد أهمية القطاعات الأخرى في ظل استمرار هيمنة قطاع المحروقات؛ حيث أضحي من الضروري البحث عن بدائل جديدة للنفط لا تقل كفاءة و قدرة على بث الحيوية في الشريان الإقتصادي من خلال الشروع في تطبيق إصلاحات جديدة شملت القطاع العمومي بأكمله.

2- دواعي التحول في بنية الإقتصاد الجزائري

منذ 1980 ، تفاقم حجم الإختلالات الهيكلية و الوظيفية على مستوى البنية الإقتصادية للجزائر، حيث ظهرت فجوة اللاتوازن القطاعي خاصة في مجال الإستثمار، فرضت إعادة النظر فيها مما تطلب إتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى إعادة التوازن خاصة و أن الظروف العامة مواتية ميزها ارتفاع أسعار النفط سمحت بتحقيق "نسبة نمو وصلت حوالى 5% خلال النصف الأول من الثمانينات"(7). وهكذا تم الدخول في تصحيحات جديدة عرفت آنذاك بإعادة الهيكلة العضوية و المالية

ملاحم التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأتليجانسيا

و التي تضمنتها الخطة الخماسية للتنمية؛ استمرت إلى حوالي 1988 ليشرع في إصلاحات أخرى بعدها تقوم على منح الإستقلالية للمؤسسات العمومية، الأداة الرئيسية للفعل الإقتصادي. ففي سنة 1986، عرفت أسعار النفط انخيارا كبيرا ساهم في حدوث أزمة اقتصادية حادة أدت إلى انخفاض معدل النمو الإقتصادي و تفاقم المديونية و متطلباتها خاصة خدمات الديون. إن هذه الوضعية الحرجة التي آل إليها الإقتصاد الجزائري فرضت منطق الإصلاحات من جديد ولكن بطريقة مختلفة عن سابقتها تميزت بموقف الدولة من النشاط الإقتصادي و دور القطاع العام، حيث تم "إعادة النظر في ملكية الدولة و إدارة المؤسسة و الفصل بينهما" (8)، وما ترتب عن ذلك من تبعات على الصعيد الإجتماعي و السياسي للبلاد و التي شكلت البؤر الأولى للدخول في اقتصاد السوق و بآليات جديدة طبعها التحلي عن منطق الإقتصاد الإشتراكي الذي عمر لسنوات طويلة، والإندماج في منظومة اقتصادية جديدة تعرف باقتصاد السوق.

وعلى العموم فإن دخول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق يعد نقطة تحول حقيقية فرضتها العديد من العوامل الداخلية و الخارجية نوجزها فيما يلي:

1-2-العوامل الداخلية: وتتعلق بمجموع الشروط المحددة للخيارات الإقتصادية الجزائرية، و التي تضمنتها المخططات التنموية و ما ارتبط بها من أبعاد و دلالات اجتماعية و سياسية وثقافية و تنظيمية، انعكست على الأداء الإقتصادي بشكل عام و ساهمت في إضعافه نذكر منها:

- الإختلالات الهيكلية الناجمة عن التذبذب في مؤشر النمو الإقتصادي الذي وصل إلى المستوى السالب، حيث "سجل عام 1986 - 1987 نسبة -1,4 % و وصل إلى -2,7 % عام 1987-1988" (9) و قد نجم عن هذا الإنخيار خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزانية المدفوعات، لم تستطع جهود التعديل و التقويم من تجاوزه في ظل غياب مصادر تمويل خارج المحروقات. ومن أجل تمويل ميزان المدفوعات اضطرت الجزائر إلى طلب قروض قصيرة المدى من المؤسسات المالية العالمية مع الإلتزام بتسديد خدمات المديونية؛ لكن الأوضاع التي عرفت الجزائر دفعت بها في اتجاه آخر و دخلت في فخ المديونية التي بلغت قيمتها سنة 1988 حوالي 23,229 مليون دولار، في حين تستحوذ خدماتها على 72,3 % من عوائد السلع و الخدمات، و دون أن يصاحب ذلك تحسن في المستوى المعيشي للسكان أو أي تحسين في الإنتاج، و هذا الوضع شكل فرصة كبيرة للعديد التفسيرات و الحلول المقترحة لتجاوزه طبعته المشهد السياسي و الإعلامي في السنوات الموالية بعد إقرار التعددية السياسية. و هكذا أصبحت الجزائر تحت رحمة الهيآت المالية العالمية بشروط قاسية.

- فشل الإصلاحات الإقتصادية خاصة ما انجر عن منح الإستقلالية للمؤسسات العمومية بشقيه الإداري و المالي كآلية تسمح بالمزيد من التكيف مع الأوضاع الجديدة و في إطار الإحتكام للمنطق العلمي المستقل في التسيير، وربط الجانب الإقتصادي بالجانب الإجتماعي و السياسي، إلا أن الواقع الفعلي قد كشف عن ظهور مشكلات معقدة مثل ارتفاع معدل التضخم و زيادة معدلات تسريح العمال و البطالة خاصة في أوساط الخريجين من الجامعات و المدارس و مراكز التكوين، حيث انخفض عدد مناصب الشغل ليلبلغ 60000 منصب عام 1988 بعدما كان يقدر بـ 122000 عام 1985 (10)، وانتشار الفقر و ظهور بورجوازيات طفيلية مجهولة الهوية بالإضافة إلى ملفات الفساد و التبذير.

- ضغوط الجبهة الإجتماعية من خلال الإحتجاجات و الإضرابات للمطالبة بتحسين الأوضاع و رفع المستوى المعيشي وتحقيق العدالة و المساواة، آل إلى منزلق خطير ميزته أحداث خريف 1988 المأساوية.

- استمرار تبعية الإقتصاد لربع المحروقات الشيء الذي تسبب في عجز إقتصادي بمجرد حدوث صدمة بترولية سنة 1986 مما دفع إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة للنشاط الإقتصادي.

ملاح التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأتليجانسيا

- صراع التوازنات الداخلية على مستوى الحزب الحاكم حزب جبهة التحرير الوطني بين المؤيدين للإصلاحات الاقتصادية و المعارضين لها ، و التي حسمت لصالح المضي في الإصلاحات .

2-2- العوامل الخارجية: وتتمثل في الظروف التي ميزت المحيط الدولي ، و ما عرفه من أحداث مختلفة ، تفاعلت معها الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر وأهمها:

- انخيار المعسكر الاشتراكي: فقد بدأ النمط الاشتراكي في التراجع بعد انخيار الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القدرة على المساومة التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

ولقد اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي - ومنها الجزائر - حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انخيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية.

وفي هذه البيئة الدولية أحادية القطب ، أصبحت الدول النامية تصارع وحيدة دون سند ، وتم تطعيم أغلب الإقتصاديات النامية بحقن ليبرالية كان الهدف منها منحها دفعة قوية تساعد على النهوض بمجتمعاتها.

- التكتلات الدولية: فقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على الاقتصاد العالمي، فتحقيق دول أوروبا الغربية لوحدها الاقتصادية والسياسية (الاتحاد الأوروبي)، واستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لاجراءات الإنضمام لاتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي موازي و قوي، كلها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية و منها الجزائر وانعكست في صورة تقهقر معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية ، وقد تميزت هذه الحقبة بالإتجاه نحو الأحادية القطبية أو ما يعرف بالعملة.

وأمام كل هذه التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الجزائر أن تعيد النظر في سياسيتها الاقتصادية وتحاول التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة وما يرتبط بها، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب؛ وإنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية، ونظراً للتزايد المضطرد في حاجة المجتمع للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية، وغير ذلك من الدوافع تم تطعيم الإقتصاد الجزائري بحقن ليبرالية كانت تهدف في ظاهرها إلى إنعاشه و إكسابه مناعة تساعد على تخطي الصعوبات و سد الفجوات التي ما فتئت تتسع يوما بعد يوم. إلا أن النتائج المحققة لم تكن موفقة .

3-آليات التحول الإقتصادي في الجزائر

إن الوضعية الحرجة التي آل إليها الإقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينيات ، و التي تطبعها ملامح عدم الكفاءة في الأداء الإقتصادي بشكل عام، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي تفرضها العملة؛ شكلت معطيات دافعة للإقتصاد الجزائري للإندماج في النظام الدولي الجديد الذي يتميز بالتكتلات الإقليمية و الدولية؛ وأصبح لزاما على الجزائر أن تجد صيغا جديدة لزيادة كفاءة المنظومة الاقتصادية و المؤسساتية ، و أصبح ذلك يشكل رهانا حقيقيا حول مستقبلها ليس على المستوى الإقتصادي فحسب ؛بل بامتداداته الاجتماعية و السياسية كذلك ؛ و على المستويين الداخلي و الخارجي، مما يجعل إمكاناتها المادية و البشرية على المحك و محط اختبار حقيقي لمدى قدرتها على تحقيق التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق.

ملاح التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأتليجانسيا

و تشير الأدبيات الإقتصادية أن الولوج إلى إقتصاد السوق لا يمثل حلا سحريا لتجاوز حالة الضعف التي تميز اقتصاديات الدول النامية ، بالرغم من منطق الإصلاح الذي فرض على هذه الأخيرة من طرف المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بعد فشل سياستها الإقتصادية وارتفاع المديونية و خدماتها، تذبذب معدلات النمو الإقتصادي، انخفاض المستوى المعيشي للمواطنين وضعف الإنتاج المحلي الذي دفع إلى توسيع الإستيراد و غيرها من المؤشرات السلبية، جعل الحصول على المزيد من القروض و الدعم و المشورة الفنية للخبراء الدوليين رهين القيام بالإصلاحات الإقتصادية و التي تسمى بالتثبيت و التكييف الهيكلي و التي يشرف عليها البنك العالمي و صندوق النقد الدولي كما سبقت الإشارة إلى ذلك منذ قليل. و تتضمن مجموعة من الآليات و الإجراءات الضامنة لإنعاش الإقتصاد و القضاء على النتائج السلبية التي آل إليها إذا ما تم تطبيقها على النحو المطلوب؛ طبعاً هذا كله من منظور المؤسسات الدولية ، وليس من منظور الدول النامية التي تعاملت مع هذه الإجراءات بحذر كبير في ظل عدم إكمال الشروط المناسبة لتطبيقها: القانونية و المالية و التنظيمية و الإجتماعية ، على اعتبار تاريخها الإقتصادي الذي ساهم في ترسيخ قيم اقتصادية لم يكن من السهل التخلص منها، ولذلك كانت هذه الإصلاحات محدودة من حيث محققاتها التي لم تعكس حجم الجهود المبذولة و الإمكانيات المالية المسخرة.

و على العموم ، فإن قرار الجزائر الإنتقال إلى إقتصاد السوق كان متضمناً في ثانيا دستور 1989 و 1996 اللذين واكبا التفتح الإقتصادي و السياسي، حيث بدأ بالتدريج ليأخذ أبعاداً أكثر عمقا مع محتوى برامج التنمية و الإصلاح الإقتصادي، باعتماد آليات عديدة تساهم في تحرير الإقتصاد و السير به باتجاه الإقتصاد العالمي نذكر منها:

* - تحرير الإقتصاد من سيطرة الدولة و فتح المجال أمام القطاع الخاص: من خلال مجموعة من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات، و التي كانت تهدف إلى التقليل من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر قانون استقلالية القطاع العمومي رقم 88-04 المؤرخ في 12/01/1988، والذي تم بموجبه منح مؤسسات القطاع العمومي درجة من الإستقلالية في إدارة شؤونها، وتم الفصل "بين حق ملكية رأس المال من طرف المؤسسة و صلاحية الإدارة و التسيير فيها؛ إذ أصبحت المؤسسة الإقتصادية العمومية شخصية معنوية متميزة عن الدولة"(11). غير أن الدولة تبقى مالكا مشاركا من خلال صناديق المساهمة.

إن محدودية النتائج التي حققتها هذه السياسة فرض الدخول في خوصصة المؤسسات بموجب الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 آب سنة 1995، الذي يهدف إلى تحويل نشاطات المؤسسات العامة إلى أشخاص خواص و بالتالي إنهاء احتكار الدولة لملكية المؤسسات

بالإضافة إلى تشجيع الإستثمار الأجنبي عن طريق الشركات متعددة الجنسيات ؛و تشير آراء الخبراء إلى التناقض الذي ميز عملية الخوصصة خاصة فيما يتعلق بغياب رؤية واضحة للأهداف، فأبرزت الكثير من الآثار السلبية خاصة على المستوى الإجتماعي كتسريح العمال ارتفاع نسبة البطالة، تدني مستوى المعيشة، ظهور اضطرابات إجتماعية و أمنية ...

*التحرير المالي : من خلال الشروع في إصلاح المنظومة البنكية و المالية ، تحرير الأسعار، رفع الدعم الحكومي لأسعار بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع، تحرير التجارة الخارجية ...و ما نجم عن ذلك من اختلالات مثل ظهور سوق موازية ، فوضى الأسعار، زيادة في معدل التضخم ، الفساد و التبذير، انتشار الفقر...

* تفعيل الإدماج في التكتلات الإقليمية و الدولية :على غرار الجامعة العربية، منظمة النيباد ، السوق الأوروبية ، إقامة علاقات تجارية مع الصين...

ملاحم التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأنتليجانسيا

ثانيا- الأنتليجانسيا ورهانات التحول الإقتصادي في الجزائر

لطالما حاولت الجزائر من خلال البرامج التنموية و السياسات الإصلاحية للقطاع الإقتصادي المنتهجة منذ نهاية الثمانينات الوصول إلى فعالية في الأداء الإقتصادي ، الذي تنعكس آثاره إيجابيا على كافة قطاعات المجتمع ، بما يحقق الرفاه و العدالة لكل الشرائح و الفئات الإجتماعية وبما يضمن للجزائر مكانة محترمة في إطار جزائر الحرية و العزة و الكرامة ؛ إلا أن مراجعة هذه المسيرة التي تمتد إلى يومنا هذا تكشف عن وجود مسافة كبيرة بين هذه الأهداف و بين ما تم تحقيقه فعليا على أرض الواقع؛ فبرامج الإصلاح الإقتصادي التي ميزت فترة التسعينيات ، و ماجاء بعدها (الإنعاش الإقتصادي، دعم النمو، الخطة الخماسية للتنمية أو برنامج الإستثمارات العمومية) لم تؤت أكلها بالشكل المطلوب رغم ما سخر لها من إمكانيات مالية و الترويج الذي حظيت به ، و بالرغم من بعض المحققات الإيجابية التي أكدتها التقارير الرسمية الوطنية و الدولية.

وإن كان هذا الوضع طبيعيا لأن منطق التخطيط العلمي يقر باحتمال الوقوع في الخطأ؛ إلا أن ما آل إليه النظام الإقتصادي الجزائري من مآزق تقودنا إلى جملة من القراءات:

* القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري ضعيفة في منظومة اقتصادية عالمية شرسة ولا ترحم، تقودها اقتصادات عملاقة و متطورة ،وتخضع للتوجيه و التحكم من قبل هيآت مالية ذات صفة عالمية، لكن همها الوحيد هو الحصول على مزيد من الأرباح ومصادر للتمويل و التمويل ولو على حساب الدول و الشعوب الفقيرة و المنهكة تاريخيا بعلاقات استعمارية كانت السبب الرئيسي في تخلفها و فقرها ، و التي وجدت نفسها مجبرة على طلب المعونة المالية منها لترميم اقتصادها المهش و بشروط محففة تكرر للإستمرار في علاقات التبعية و المديونية في حلقة مفرغة لا تنتهي، وهذا هو واقع الحال في الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية ودخولها في سلسلة من الإصلاحات المتتالية و المستمرة إلى يومنا هذا ، مع استمرار نفس المشكلات التي صاحبت تحسنا طفيفا إتسم بالظرفية المرتبطة بارتفاع أسعار المحروقات ؛ و هذا يشكل تحديا كبيرا يصعب تجاوزه بالمعطيات نفسها .مما يقتضي استحضار طاقات مفكرة و مبدعة و إشراكها في طرح و معالجة الإختلالات العديدة التي تسببت في هشاشة الإقتصاد و إضعافه .

* الغموض و الضبابية التي تحيط بالإنفاق الحكومي ؛ فبالرغم من وجود إحصائيات حول النفقات العمومية ، إلا أنها لا تعكس مستوى المشاريع المنجزة ، مما يطرح احتمالات سوء التسيير و الفساد و التبذير وسوء استعمال المال العام(قضية سوناطراك و ميناء الجزائر)؛ وهذا يعني غياب أو ضعف الأجهزة الرقابية و على رأسها الأنتليجانسيا أو النخبة المثقفة التي تتابع و تحرس أداء مؤسسات الدولة بعقلانية تراعى فيها المصلحة العليا للشعب و المحافظة على الموارد و عدم تبديدها.

* عدم وجود رؤية واضحة و آليات العمل المناسبة التي تسمح بالتححرر من التبعية للمحروقات فبناء اقتصاد يتسم بالتنوع القطاعي و الكفاءة و الفعالية في الأداء يضاعف من مسؤولية و دور العبقرية و النخب الحاملة لهموم المجتمع و تطلعاته ، و المنتجة لرموزه و المالكة للمعرفة والوعي، فبعد عقود طويلة من التجربة و الخطأ و الإصلاح ؛ لا يزال الإقتصاد يقبع في مرحلة التهيؤ للإنتلاق، ويتخبط في مساوئ البيروقراطية ؛ رغم الفرص الثمينة التي توفرها بدائل المحروقات على غرار الفلاحة و السياحة و الطاقة النظيفة.

إن تحليل مواقف الأنتليجانسيا من هذه التحولات يكشف عن جملة من الصعوبات التي حالت دون القيام بدورها كما كان منتظرا؛ بحيث أضحي جزءا لا يتجزأ عن المشهد العام للمجتمع الجزائري الذي طبعه الإختلال و عدم الإتساق ، و

ملاح التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأنتليجانسيا

الذي وصف بنعوت عديدة من قبل المفكرين و المحللين كالتخادل و الجمود و الإنسحاب و المجازاة التي قد تصل إلى حد التواطؤ مع السلطة الحاكمة مقابل الحصول على بعض المزايا ذات الطابع المادي .

إن الأنتليجانسيا كقوة تتولى تعرية زيف الواقع وكشفه تعريتها حالة من الضعف و الوهن أنتجتها عوامل عديدة منها ما يرتبط ببنيتها و خصائصها ، ومنها ما يرتبط بعلاقتها بباقي الفئات و النخب الإجتماعية و على رأسها نخبة السلطة خاصة في ظل التوجهات الجديدة للنظام الإقتصادي و السياسي ، يمكن إجمالها فيما يلي :

* شخصية السلطة التي عملت على استبعاد الأنتليجانسيا عن المواقع التي تسمح لها بالمشاركة في صياغة الرؤية و التخطيط و الإستشراف و اتخاذ القرار، و إن حدث و تم تقريبها ، فلا يسمح لها بأكثر من دور الموظف الذي يقبل الأوامر و يعمل على تنفيذها ، و هكذا تحولت من المشاركة في التخطيط و تقديم البدائل التي تساعد على اتخاذ القرار و تحسينه إلى مستشار خبرة يتم استنفاره عند حدوث الأزمات ليتم التخلي عنه بمجرد ظهور بوادر الإنفراج؛ الشيء الذي شوه العلاقة الطبيعية بينهما حيث أصبح الكثير من المثقفين تابعون للسلطة و يسعون لكسب رضاها تفاديا للتهميش ، و أصبحت الأنتليجانسيا تتميز بالإنفصال بين ماتقوله و ما تفعله و و بين ما تفكر فيه و بين ما تمارسه.

* عوامل ذاتية ترتبط ببنية الأنتليجانسيا و وزنها في المجتمع و أشكال السلوك التي تبديها ؛ فإذا أقرنا بارتباط الأنتليجانسيا بالجامعة ، المجال الأصلي لإنتاجها وتكوينها ، فإن وجودها رهين قدرتها على "إنتاج و إعادة إنتاج معنى اجتماعيا ، أي مجموعة أفكار ذات دلالات اجتماعية في مقدورها بالتالي من تكوين و توجيه كل أو جزء من المجتمع المدني... أي أنها تساعد على توجيه ممارسة اجتماعية" (12) إلا أن الإصلاحات المتتالية لمنظومة التعليم العالي بالإضافة إلى التزايد في عدد السكان في الجزائر أدى إلى تخرج عدد كبير من الإطارات حاملي الشهادات المتبدلة الشيء الذي انعكس سلبا على مستواها العلمي و الفكري و بالتالي على مستوى تأثيرها في المجتمع مما ساهم في إبعادها عن مركز القرار. فقد أصبحت الجامعة "جهازا عاليا للتكوين يحاول قدر الإمكان تحقيق وظيفة اقتصادية و اجتماعية أكثر من أي إدعاء آخر في جمع انتليجانسيا البلاد حولها" (13)

* ضعف الوعي الاجتماعي بسبب الإنفصال عن القضايا المصرية للمجتمع و تكريس الجهود لتحقيق أهداف شخصية ذات طبيعة مادية في أغلب الأحيان ، حيث نمت شريحة من المسيرين التكنوقراطيين الذين يتمتعون بالقوة و النفوذ سمحت لهم بالسيطرة على مراكز القرار دون إشراك فعلي للمجتمع ؛ مما أدى إلى "سد" أغلب منافذ الحراك الإجتماعي و تسبب في "سقوط" الأنتليجانسيا وظهور "بورجوازية" مجهولة الهوية ، و قد زاد الوضع تفاقمًا الهوة المعرفية مع الدول المتقدمة والتأثير السلبي لتكنولوجيا الإعلام و الإتصال خاصة في الوسط الجامعي وظهور ثقافة جديدة غريبة عن المجتمع الجزائري.

خاتمة

على ضوء ماتقدم ؛ فإن التحول الإقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ عقد نهاية القرن الماضي و الذي لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا ؛ هو حصيلة العديد من العوامل و المتغيرات الداخلية و الخارجية ، تفرض على جميع القوى و الفئات الاجتماعية خاصة الأنتليجانسيا تفعيل دورها إزاء ما يحدث حولها ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الحوار و التشاور و النقد الموضوعي الذي يستند إلى قواعد علمية و ثقافية واضحة وامتلاك عناصر القوة و التحكم فيها . و لا يتحقق ذلك إلا بتفعيل و ترسيخ دور الجامعة كمكان طبيعي للتكوين و اكتساب الخبرة في التفكير و حل المشكلات المختلفة.

ملاحم التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأتليجانسيا

المراجع و الهوامش

- (1)-G,Rocher ;le changement social , introduction de la sociologie générale, ed HMH, Paris,1968,p19
- (2)- علي الكنز: حول الأزمة، 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي، دار بوشنان للنشر، الجزائر، ص14
- (3)- أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص08
- (4)- سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ، 1996، ص335
- (5)- عبد الطيف بن أشنهو: تجربة التنمية و التخطيط في الجزائر من 1962 إلى 1988، ص120 (مراجع)
- (6)- حاكمي بوحفص و عبد القادر دربال: أثر الإصلاحات الإقتصادية على النمو الإقتصادي، حالة العدد 03، أفريل 2007، ص330 les cahiers du MECAS الجزائر،
- (7)- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي: الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، 1998، ص02
- (8)- ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر، ص183
- (9)- اسماعيل قيرة و آخرون: مستقبل لالديموقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2002، ص226
- (10)- المرجع نفسه: ص227
- (11)- ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص184
- (12)- علي الكنز: مرجع سبق ذكره، ص15
- (13)- المرجع نفسه، ص19